

دراسة شاملة لليونسكو عن القضايا المتعلقة بالإنترنت:  
مشروع ورقة مفاهيمية اقترحته أمانة اليونسكو للمشاورات

الخلاصة

تقدم هذه الورقة المفاهيمية، التي اقترحته أمانة اليونسكو، عرضاً موجزاً لدراسة شاملة تعدها اليونسكو عن القضايا المتعلقة بالإنترنت. واسترشد إطار هذه الورقة بصياغة مفهوم عالمية الإنترنت الذي يلخص مواقف اليونسكو الخاصة بالإنترنت. وقد طلبت الدول الأعضاء في اليونسكو، البالغ عددها 195 دولة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 إبان انعقاد المؤتمر العام للمنظمة إجراء هذه الدراسة. وستغطي هذه الورقة مجالات الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية، والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ كما أنها ستستكشف الخيارات المحتملة للقيام بأنشطة في المستقبل. وسيتم إعداد هذه الورقة من خلال عملية جامعة تقوم على تعدد الأطراف وتشمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية. ومن الممكن إرسال التعليقات على العنوان التالي: [Internetstudy@unesco.org](mailto:Internetstudy@unesco.org) حتى 30 نيسان/أبريل 2014 وبعد ذلك ستُقدّم نسخة ثانية من هذه الورقة وسيطلب من الجهات المعنية الإجابة عن الأسئلة التي صيغت بشكل نهائي من أجل هذه الدراسة.

الكلمات الرئيسية: الانتفاع بالمعلومات والمعارف، حرية التعبير، حرمة الشؤون الشخصية، الأخلاقيات، الجهات المتعددة الأطراف

المحتويات

- 1- المقدمة
- 2- السياق
- 3- معلومات أساسية كخلفية لهذه الدراسة
- 4- عمل اليونسكو السابق ذي الصلة
- 5- العملية
- 6- لمحة عامة عن الدراسة الشاملة
- 7- مجالات الدراسة
- 7.1- الانتفاع بالمعلومات والمعارف
- 7.2- حرية التعبير
- 7.3- حرمة الشؤون الشخصية
- 7.4- الأخلاقيات
- 8- الخاتمة

الملاحق

استبيان من أجل الدراسة الشاملة (مشروع)  
الاختصاصات

## 1 - المقدمة

عملاً بالقرار 52 الذي أصدره المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين في عام 2013، كُلفت اليونسكو بإجراء دراسة شاملة وتشاورية عن القضايا المتعلقة بالإنترنت والتي ستستند المنظمة إلى نتائجها في تقريرها إلى الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام في عام 2015. وقد صدر هذا القرار بعد نقاش أجرته الدول الأعضاء عقب تقديم وثيقة مناقشة في الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام، وفقاً لتكليف المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة<sup>1</sup>. وهذه الدراسة هي، بطبيعة الحال، مشتركة بين القطاعات، وتعتمد على قطاعي الاتصال والمعلومات والعلوم الاجتماعية والإنسانية من بين قطاعات أخرى في اليونسكو. وقد تبينت قدرة أمانة اليونسكو على الاضطلاع بمشاورات على نطاق واسع طبقاً لما تقتضيه الدراسة أثناء اجتماع استعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في شباط/فبراير 2003.

## 2 - السياق

كما ورد في وثيقة المناقشة التي أعدت للمؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والثلاثين، تطل الثورة الرقمية كل أوساط الحياة العامة والخاصة. إذ تتزايد المعلومات الشخصية والعامة التي تُجمع وتُخزن وتتقاسم عبر الإنترنت. ويفضي كل ذلك إلى فرص وتحديات لا نظير لها. أما المجال السيبراني فهو يتسم بالتعقيد والحساسية بشكل خاص، وذلك بسبب طابعه عبر الوطني والمتعدد الأبعاد. ويقتضي ذلك اتباع نهج شامل لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة باستخدامه. وباعتبار أن اليونسكو منظمة عالمية تتعلق رسالتها بالعديد من القضايا السيبرانية فإنها تستطيع أن تعزز الثقة والحوار، وأن تقيم توافقاً في الآراء على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. ويمكن لعملية جامعة تقوم على تعدد الأطراف، كما ورد في القرار 37م/52، ومن خلال اليونسكو، أن توفر إطاراً لجميع الأطراف الفاعلة من أجل دراسة أوجه التعقيد واقتراح خيارات مدروسة على نحو جيد.

## 3 - معلومات أساسية كخلفية لهذه الدراسة

أفضى مشروع قرار قُدم للدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 إلى مناقشة جاء فيها أنه، بالإضافة إلى الأمثلة المشار إليها في التقارير الخاصة بالمراقبة الحكومية على الإنترنت، فهناك العديد من القضايا الأخرى المتعلقة بالإنترنت طُرحت للنقاش، بما فيها حرمة الشؤون الشخصية بشكل أوسع نطاقاً، وكذلك حرية التعبير، والانتفاع، والأخلاقيات. وكان هناك قبول عام بأن اليونسكو هي الإطار المناسب لتيسير معالجة هذه القضايا وتولي الدور الريادي في هذا الشأن. وأفضى ذلك إلى توافق في الآراء كما ورد في القرار 37م/52 الذي أكد على قابلية تطبيق حقوق الإنسان في المجال السيبراني وطلب إجراء الدراسة التي تمثل موضوع هذه الورقة المفاهيمية.

<sup>1</sup> وثيقة مناقشة بشأن قضايا الإنترنت: بما فيها الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية، والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات، أعدت عملاً بالقرار 192م ت/40 الذي أصدره المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة.

#### 4 - عمل اليونسكو السابق ذي الصلة

منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، نظمت اليونسكو سلسلة من الاجتماعات الدولية للخبراء أفضت إلى اعتماد المؤتمر العام لليونسكو في عام 2003 "توصية بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني". أما مفهوم اليونسكو بشأن مجتمعات المعرفة - المستند إلى حرية التعبير، وتعميم الانتفاع، بالمعارف، والتعليم الجيد للجميع، واحترام التنوع الثقافي واللغوي - فقد حظي بالقبول من جانب جميع الجهات المعنية. ونُشر التقرير العالمي عن مجتمعات المعرفة، الذي يتناول جميع هذه القضايا، في عام 2005. وإضافة إلى ما ذُكر أعلاه، فإن الدول الأعضاء درست، إبان الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام في عام 2011، وثيقة بعنوان "تأمل وتحليل اليونسكو بشأن الإنترنت". وعلاوة على ذلك، وضع برنامج اليونسكو الدولي للمعلومات للجميع "مدونة أخلاقيات مجتمع المعلومات الخاصة ببرنامج المعلومات للجميع". وأحاطت الدول الأعضاء علماً بكل ذلك ودعت المنظمة إلى اقتراح أساليب يمكن الاعتماد عليها لمعالجة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات. كما أفضت مشاورات أُجريت لاحقاً مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى إصدار وثيقة عنوانها "اليونسكو والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات"، وهي وثيقة أيدها المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة في عام 2012<sup>2</sup>.

ومنذ عام 2003، تقوم اليونسكو بدور فعال في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وقد عملت على نحو منهجي على تنسيق المتابعة الشاملة لمحاو العمل التي أسندت قيادتها إليها<sup>3</sup>. وأيّد مؤخراً المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين في عام 2013 البيان الختامي لأول اجتماع لاستعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات +10 الذي نظّمته اليونسكو في مقرها في شباط/فبراير 2013.

إن الوثائق التي أعدت خلال هذه العمليات، وكذلك المعلومات المكتسبة من المشاورات مع الجهات المعنية كما يرد أدناه، تُعتبر بمثابة مواد تسهم في إعداد الدراسة.

#### 5 - العملية

عملاً بالقرار 37/م52، تستند هذه الدراسة إلى نهج استشاري يشمل عملية جامعة تقوم على تعدد الأطراف المعنية وتشمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية. وبهذه الصفة، فإن عملية المشاورة ستضمن عقد اجتماعات مع الدول الأعضاء في اليونسكو، ومناقشات مواضيعية على مستوى المجلسين الدوليين

<sup>2</sup> قامت اليونسكو أيضاً بدراسة أبعاد الحقوق الإلكترونية في إطار مطبوعين هما "حرية الاتصال . حرية التعبير: تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للإنترنت عام 2011 و"دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الإنترنت وحرية التعبير" عام 2012.

<sup>3</sup> محاور العمل الرئيسية هي: "النفوذ إلى المعلومات والمعارف" (جيم 3)، و"العلم الإلكتروني" (جيم 7) و"التعلّم عن بعد" (جيم 7)، و"التنوع الثقافي والهوية الثقافية، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي" (جيم 8)، و"وسائط الإعلام" (جيم 9)، و"الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات" (جيم 10).

الحكوميين لبرنامج المعلومات للجميع والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال. وثمة منتدى آخر للمشاورات يتمثل في لجنة اليونسكو العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية.

ولما كانت هذه القضايا لا تزال تُناقش على نحو مستقل في منتديات الأمم المتحدة الأخرى، فسوف ترصد الدراسة التطورات الإضافية الجديدة هناك. وتجدر الإشارة هنا إلى اجتماعات الاتحاد الدولي للاتصالات، ومجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2014. ومن بين الهيئات الأخرى المعنية بالمشاورات فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ومنتدى حوكمة الإنترنت، ومنتديات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ولجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، فضلاً عن مجموعة من المبادرات الجديدة. كما سُجّرت مشاورات من خلال مشاركة اليونسكو في مختلف المؤتمرات والمنتديات الدولية. وعلاوة على ذلك، سيتم تحليل شتى الإعلانات والبيانات التي تصدرها الجهات المعنية المختلفة عبر العالم، وذلك لتوجيه عمليات البحوث.

أما النهج الرئيسي المتبع لجمع البيانات فهو يتمثل في استبيان استقصائي نوعي يغطي أربعة مجالات من الدراسة (الانتفاع، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية، والأخلاقيات). وتستند الأسئلة ذات الصلة في هذا الإطار برسالة اليونسكو المحددة وباهتماماتها، ولاسيما فيما يتعلق بمبادئ حقوق الإنسان، والانفتاح، وإمكانية الانتفاع وتعدد الجهات المعنية (كما هو موضح في القسم 6 أدناه). وستبين الإجابات مجموعة التحليلات والخيارات بشأن القضايا التي نحن بصددتها.

إن ما سبق يمثل نهج اليونسكو التكاملية والتعاونية مع الجهات الأخرى المعنية بالقضايا المتعلقة بالإنترنت. ويرد المزيد من التفاصيل بشأن تطور البحوث في وثائق منفصلة.

## 6 - لمحة عامة عن الدراسة الشاملة

كما أكدته وثيقة المناقشة التي أعدت لتقديمها إلى المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والثلاثين، فإن نهج المنظمة بالنسبة إلى الإنترنت ينبغي أن يندرج في نطاق مهامها. وفي الوثائق التي سبق للهيئتين الرئاسيتين لليونسكو اعتمادها، ثمة أربعة مبادئ تتسم بأهمية خاصة في توجيه نهج المنظمة بالنسبة إلى الإنترنت. وتشير هذه المبادئ إلى أهمية إنشاء شبكة إنترنت لليونسكو تقوم على الحقوق، وتكون مفتوحة، ويمكن الانتفاع بها وأن تتشارك فيها جهات متعددة الأطراف (أُجملت هذه المبادئ الأربعة في الكلمة المختصرة بالإنجليزية (R.O.A.M). وعلى اعتبار أن اليونسكو هي منظمة عالمية، فإن هذه المبادئ تمثل أيضاً الأسس التي يستند إليها الطابع العالمي للإنترنت، وهو الذي يشكل، بدوره، الشرط الذي

لا غنى عنه لتحقيق مجتمعات المعرفة<sup>4</sup>. وكلما قويت الصلة بين الإنترنت وبين هذه المبادئ الأربعة، زادت بالتالي علمية الإنترنت وقدرتها على المساهمة في بناء مجتمعات المعرفة.

ويتسم طابع اليونسكو المشترك بين القطاعات بأهمية أساسية بالنسبة إلى عالمية الإنترنت، وتشمل المبادئ الأربعة (R.O.A.M.) المذكورة أعلاه العمل الذي تضطلع به المنظمة للارتقاء بالطابع العالمي فيما يخص التعليم، والاندماج الاجتماعي، والتعدد اللغوي في المجال السيبرني، والانتفاع بالمعلومات والمعارف، والتفكير الأخلاقي وحرية الصحافة، وغير ذلك من الأمور. وتمثل أيضاً لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية عاملاً مهماً بالنسبة إلى عالمية الإنترنت، إذ أنها تعزز قدرة الإنترنت على التقدم بوتيرة سريعة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويدعم إطار عالمية الإنترنت إمكانية اليونسكو في تقييم مجالات البحوث المطلوبة (القسم 7 أدناه) ويوجه صياغة الأسئلة (انظر الملحق).

**7 - مجالات الدراسة: الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات**

### 7.1 - الانتفاع بالمعلومات والمعارف

إن الانتفاع بالمعلومات والمعارف هو من المتطلبات الأساسية اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة الجامعة التي تستند إلى دعائم راسخة من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وبرغم الزيادة الكبيرة في الانتفاع بالمعلومات فما زالت الفجوة الرقمية تستبعد أعداداً كبيرة من الناس، ولاسيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً.

وبالنظر إلى الإطار المبين بإيجاز في القسم 6 أعلاه، فإن الدراسة تتناول الانتفاع بالمعلومات والمعارف على النحو التالي:

الحقوق: تفيد وجهة نظر اليونسكو بأن من المهم الانتفاع بالمعلومات، بوصفه شرطاً مسبقاً للحصول على المعارف، يرتبط بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في مادته 19 على أن "... لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية (...) استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية". وينطبق ذلك سواء في إطار الإنترنت أو خارجه.

<sup>4</sup> منذ شباط/فبراير 2013، تضطلع اليونسكو بمشاورات مكثفة حول "عالمية الإنترنت" بوصفها مصطلحاً شاملاً يشير إلى المبادئ التي تنطوي عليها مواقف اليونسكو المتفق عليها بشأن الإنترنت. وقد أستهلّت هذه المشاورات إبان اجتماع استعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في عام 2013، وتواصلت من خلال 10 أحداث دولية، وكذلك من خلال جميع قطاعات المنظمة. وإذ يُجمل مفهوم "عالمية الإنترنت" المبادئ الأربعة الواردة في نصوص اليونسكو الخاصة بالإنترنت والتي لاقت القبول، فإنها توفر رؤية لشبكة إنترنت تتسم بطابع عالمي يتماشى مع مهام اليونسكو وقيمتها. كما يبرز هذا المفهوم نوعاً من شبكات الإنترنت يُحتاج إليه من أجل تحقيق مجتمعات المعرفة، حيث لا تشكل المعلومات والمعارف مجرد قضايا تخص توافر الإمكانيات التكنولوجية، بل إنها ترتبط ارتباطاً كاملاً بالجوانب الإنسانية لعملية التنمية. انظر: [www.unesco.org/internet-universality](http://www.unesco.org/internet-universality).

الانفتاح: من المهم، فيما يخص اليونسكو، أن تُعزَّز قدرات الإنترنت على توفير الانتفاع المفتوح بالمعلومات والمعارف. ويوفر بالفعل برنامج اليونسكو للموارد العلمية المفتوحة الانتفاع بأكثر من 150 مورداً تعليمياً وضعتها المنظمة مع شركائها.

إمكانية الانتفاع: يتمثل نهج اليونسكو في أن الانتفاع بالمعلومات وحده لا يُعتبر متطلباً كافياً لإقامة مجتمعات المعرفة. أما الانتفاع بالمعارف فإنه يقتضي التعلم في بيئات تعليمية نظامية وغير نظامية. كما أنه يستلزم تعزيز الكفاءات في مجال وسائل الإعلام والدراية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات من أجل تمكين المستخدمين من النفاذ إلى الإنترنت واستخدامها على نحو كامل. وتتمثل العناصر المحورية فيما يتعلق باهتمامات اليونسكو بالإنترنت في تعزيز الجودة والتنوع اللغوي للمضمون، وتنمية التراث الرقمي المستدام، وتشجيع المضمون المحلي على الإنترنت، فضلاً عن تعزيز الخدمات الخاصة للجماعات المهمشة. كما أن دعم المنظمة لمجال تعليم الصحافة من شأنه أن يسهم في توفير انتفاع جيد بالمعلومات في المجال السيبرني.

مشاركة الجهات المتعددة الأطراف: ازداد خلال العقود الأخيرة الانتفاع بالإنترنت كنتيجة للأنشطة التي قامت بها جهات معنية متعددة. ولا يمكن لطرف فاعل وحيد أن يتولى مسؤولية تعزيز الانتشار الواسع للانتفاع بالإنترنت بتكلفة معقولة وبسرعة فائقة من خلال الأجهزة، والأطر والخدمات واللغات والمضامين، فضلاً عن قدرات المستخدمين. وبالنظر إلى أن اليونسكو ترتبط بعلاقات مع اللجان الوطنية والمجتمع المدني وسائر الأطراف الفاعلة، فإن ذلك من شأنه إلقاء الضوء على طابعها الأصيل المتمثل في إتاحة الانتفاع على نطاق واسع بالمنظمة، بما في ذلك عدة وسائل منها مجتمعات اليونسكو للمعرفة في إطار الإنترنت.

## 7.2 - حرية التعبير

إن ولاية اليونسكو المنصوص عليها في ميثاقها التأسيسي والمتمثلة في تعزيز "التبادل الحر للمعلومات والمعارف" قد تعززت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير". كما حظي هذا الحق بالحماية في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ثم قامت بعد ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (في تموز/يوليو 2011) بتوسيع نطاقه بالنسبة إلى الإنترنت إلى نظم نشر المعلومات عن طريق الأجهزة المحمولة، وذلك في تعليقها العام رقم 34 على المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>5</sup>. ويمكن عرض الأمور التالية التي جرى تقييمها باعتبارها مبادئ عالمية للإنترنت.

الحقوق: فيما يتعلق باليونسكو، فإن الحق في التعبير ينطبق، شأنه شأن الحقوق الأخرى، على المجال السيبرني، كما ينبغي أن يستخدم جميع الأشخاص هذا الحق بصورة آمنة. وتبعاً لذلك، وكما يرد في تعليق لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، فإن أية قيود على حرية التعبير عن طريق الإنترنت يجب أن تكون استثنائية بدلاً من أن تتحول إلى معايير عامة.

وعلاوة على ذلك، فإن المعايير الدولية تنص على ضرورة أن يقرر القانون هذه القيود فقط، كما لا يمكن فرضها إلا على أسس مشروعة وفق ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن أنه يجب أن تتفق مع اعتبارات الضرورة ومبدأ النسبية. فالقيود التي تتجاوز هذه المعايير في مكان ما تؤثر تأثيراً شاملاً ومباشراً بالنسبة لمستخدمي الإنترنت في سائر الأماكن الأخرى. وتعمل اليونسكو في كل أنحاء العالم على تعزيز حرية التعبير سواء في إطار الإنترنت أو خارجه.

الانفتاح: ترتبط حرية التعبير في إطار الإنترنت بمبدأ الانفتاح، ولاسيما فيما يتعلق بالمعايير الدولية التي تروج الشفافية بالنسبة للقيود المفروضة على الحق في التعبير. وتمثل الفرص المفتوحة لتشاطير الأفكار والمعلومات في إطار الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من مواقف اليونسكو بشأن حرية التعبير والحوار بين الثقافات.

إمكانية الانتفاع: فيما يتعلق باليونسكو، فإن حرية التعبير في إطار الإنترنت تشير أيضاً مسألة الطريقة التي يمكن بها ضمان أن يستخدم الناس فرصتهم في التعبير عن أنفسهم في إطار الإنترنت. وتتسم الدراية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات بالأهمية فيما يخص هذه المسألة، ولاسيما فيما يتعلق بالتعبير عن مشاعر الكره وقضايا الجنسين.

مشاركة الجهات المتعددة الأطراف: ترى اليونسكو أن حرية التعبير هي بمثابة مسألة يحق لكل فرد أن يكون له نصيب فيها. وقد عززت المنظمة لفترة طويلة التنظيم الذاتي بوصفه الآلية المثلى لتعزيز الصحافة القائمة على الاعتبارات الأخلاقية والمهنية؛ وفيما يخص المجال السيبرني، فإنه من الواضح أيضاً أن مساءلة وسائل الإعلام في إطار الإنترنت تستلزم وضع نظم تقوم على التنظيم الذاتي ومبادئ أخلاقية تقتضي، بدورها، المشاركة الفاعلة لضمان الشرعية ولكي تتسم بالفعالية.

### 7.3 - حرمة الشؤون الشخصية

يرتبط الحق العام في حرمة الشؤون الشخصية بقضايا متميزة عديدة، من قبيل حجب الهوية والحفاظ على الكرامة. وعلى الإنترنت، هناك قضايا أخرى إضافية تتعلق بهذه الأمور وتتراوح بين حماية بيانات المستهلك والملكية الفكرية واستخلاص البيانات والأمن الإلكتروني. وترتبط حرمة الشؤون الشخصية ارتباطاً خاصاً بعمليات جمع البيانات الشخصية وتخزينها واستخدامها وتداولها.

الحقوق: تتفق اليونسكو مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن حقوق الإنسان غير قابلة للانقسام، وتُسلم بذلك بأن الأفعال الخاصة المتعلقة بالحق في حرمة الشؤون الشخصية قد تسفر عن نتائج تمس حقوق أخرى، مثل الحق في حرية التعبير، والعكس بالعكس. وكما نص عليه القرار 37/م52، فإن "مراعاة حرمة الشؤون الشخصية أمر أساسي لحماية المصادر الصحفية، إذ أن ذلك يتيح للمجتمع الاستفادة من التحقيقات الصحفية، ويعزز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وأنه لا يجوز تعريض حرمة الشؤون الشخصية لأي تدخل تعسفي أو غير قانوني". وفي الوقت عينه، وكما جاء في وثيقة المناقشة التي أُعدت لتقديمها إلى المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين، لا يجوز التدرع بجرمة الشؤون الشخصية كذريعة لتحجب عن الأنظار الانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق الفردية أو لمنع وسائل الإعلام من عرضها. ويجب أن تؤخذ المصلحة العامة في الاعتبار في أي حساب لتحقيق التوازن بين الحقوق؛ وتحدد المادة 29 من

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً المعايير الخاصة بالغرض والمنهج المطلوبين لتحقيق التوازن إذ تنص على ما يلي: "يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقرها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامه وتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي".

الانفتاح: ترتبط حرمة الشؤون الشخصية ارتباطاً مباشراً بالشفافية فيما يخص جمع البيانات الشخصية وتخزينها وتحليلها. كما أنها ترتبط بالتكنولوجيا المشاعة المصدر التي تتيح مراقبة حماية حرمة الشؤون الشخصية في البرمجيات ذات الصلة. وتسعى اليونسكو إلى تحقيق توازن مناسب وضمانات كافية لتأمين المصالح العامة والخاصة في الربط بين حرمة الشؤون الشخصية والانفتاح.

إمكانية الانتفاع: تتعلق الأمور الأساسية بالنسبة إلى المستخدمين المستفيدين من النفاذ إلى الإنترنت بما إذا كانوا يثقون في أن حقوقهم تحظى بالاحترام. ففي غياب هذه الثقة، قد يعمد المستخدمون إلى الحد من مشاركتهم، ومن ثم يتناقص الطابع العالمي للإنترنت. وفي الوقت عينه، ينبغي للمستخدمين أنفسهم أن يحترموا حرمة الشؤون الشخصية على الإنترنت، كما أن عمل اليونسكو فيما يخص الدراية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات ينبغي أن يكون فاعلاً في هذا الشأن.

مشاركة الجهات المتعددة الأطراف: بالنظر إلى تعقد بيئة الإنترنت، فإن تحقيق التوازن بين حرمة الشؤون الشخصية وبين الحقوق الأخرى يفرضي إلى مشاركة الجهات المتعددة الأطراف، ولاسيما فيما يخص معايير وقضايا التنظيم والتنظيم الذاتي.

#### 7.4 - الأخلاقيات

من منظور اليونسكو، ينبغي أن تسهم الإنترنت في الارتقاء باحترام حقوق الإنسان وتطبيقها. وثمة تباينات محتملة بين هذه الرؤية وبين الأوضاع في العالم الواقعي تشير قضايا يتعين النظر فيها من الناحية الأخلاقية. وفي هذا السياق، قد تُفهم "الأخلاقيات" بوصفها التأكيد في نفس الوقت على حقوق الإنسان والسلام والإنصاف والعدالة، وكذلك باعتبارها مجالاً للتأمل وأسلوباً للتساؤل في حد ذاته. وبالإضافة إلى العمل الذي أُجزم فيما يتعلق بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، فهناك قضايا التحول الاجتماعي المرتبطة باستخدامات وتداعيات التكنولوجيات الرقمية تم النظر فيها على مستوى استكشافي في إطار برنامج إدارة التحولات الاجتماعية لليونسكو. ومن منظور المبادئ ذات الطابع العالمي، تنطبق الأمور التالية:

الحقوق: تضع اليونسكو النقاش حول الإنترنت في إطار خطاب أخلاقي يدمج حقوق الإنسان في منظورها العام، وبذلك يتبين بوضوح أن استخدام التكنولوجيا لا "يخلو من القيمة". ومن ثم فإن الاهتمام المحوري يتمثل في كيفية تنمية الإنترنت لصالح حقوق الإنسان، وتحقيق مزيد من الانصاف والعدالة، وذلك من خلال تعزيز مراعاة الاعتبارات الأخلاقية فيما يخص استخدام الإنترنت. ويقتضي ذلك تعزيز المشاركة في شبكات للإنترنت تتميز بإثارة الاهتمام والاستنارة، ويكون من شأنها الارتقاء بالسلام وأن تتيح لكل شخص أن يحقق قدراته بالكامل. فالأمر يتعلق بأطراف



فاعلة تستخدم حقوق الإنسان من أجل بلوغ هذه الأهداف وبنظم الانتظام الذاتي الأخلاقي من قبيل ما تعززه اليونسكو في حالة الصحفيين وفيما يتعلق بالدراية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات.

الانفتاح: يُنظر أحياناً إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أنها تتميز بالحيادية، وعلى هذا الأساس، قد لا تنطبق أحكام التقييم إلا فيما يتعلق بالإنترنت واستخداماتها ونواتجها. بيد أن هناك منظور آخر يفيد بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تنطوي، صراحةً أو ضمناً في تصميمها، على ادعاءات وتوقعات وقيم وانحرافات، واقتران ذلك بوجهات نظر من قام بتصميمها والمجتمعات التي نشأت فيها. وتجسد التكنولوجيات خيارات خاصة ذات نتائج متميزة من شأنها أن تعزز، صراحةً أو بطريقة أخرى، سلوكيات معينة أو تكبح قدرة بعض فئات المجتمع على الاستفادة منها. ويقتضي الأمر مراعاة الاعتبارات الأخلاقية فيما يخص معرفة إلى أي مدى تتيح الإنترنت توفير معايير وفرص تكنولوجية شفافة ومفتوحة، ومن ثم يمكن لمبدأ الانفتاح، بدوره، تيسير مزيد من الوعي الأخلاقي بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدى مستخدمي الإنترنت.

إمكانية الانتفاع: إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي بمثابة "موارد" يفضي استخدامها وتوزيعها إلى خلق ظروف تنطوي على مزيد من الرفاهية. كما أنها تعتبر الركائز التي تستند إليها رؤية اليونسكو الخاصة بمجتمعات المعرفة الجامعة. والواقع أن في هذه المجتمعات يُنظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أنها ليست مجرد "إمكانات"، بل على أنها تشكل الأسس التي تعتمد عليها الحياة العالمية المشتركة. ولهذا السبب فإن المسائل المتعلقة بإمكانية الانتفاع بالإنترنت، من قبيل قضايا الجنسين، واللغة، والمعارف، والثقافة والهوية هي من الأمور التي تخص أساساً المجال الأخلاقي. وعلاوة على ذلك، فإن الأخلاقيات تتفق مع وجهة النظر التي تفيد بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تغير تغييراً حاسماً سياق التفاعلات الاجتماعية، وتزيل إشارات وموانع اجتماعية مهمة، وما يقترن بذلك من تأثير محتمل قد يكون غير مناسب من الناحية الاجتماعية. كما أن من شأن الدراية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات التي تشمل منطلقاً أخلاقياً تمكين مستخدمي الإنترنت من التعامل مع هذه القضايا.

مشاركة الجهات المتعددة الأطراف: تبرز شتى وجهات النظر والادعاءات المذكورة بشأن التكنولوجيا وعلاقتها بالمجتمع الحاجة إلى مزيد من الوعي، كما تقتضي النظر النقدي، مع إيلاء اهتمام خاص لمشاركة البلدان النامية ومراعاة احتياجاتها، واقتران ذلك بمنهج جامع للتخصصات تُراعى فيه الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات على جميع المستويات: من طرف المستخدمين، ومشغلي الشبكات، ومنتجي المضامين، ومصممي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المسؤولين عن وضع السياسات.

## 8 - الخاتمة

في عملية تنفيذ هذه الدراسة، ستبين اليونسكو حيوتها وأهميتها فيما يتعلق بالمناقشات الرئيسية حول الإنترنت. وإذا ما أمكن ضمان الحصول على أموال خارجة عن الميزانية، فقد تحظى الدراسة بمساعدة قوية من جانب فريق من الخبراء

ومن انعقاد مؤتمر في مقر اليونسكو في أوائل عام 2015 لمناقشة مشروع الموجز التوليقي للنتائج. وسوف يُعرض على المجلس التنفيذي في دورته السادسة والتسعين بعد المائة في نيسان/أبريل 2015 تقرير عن التقدم المحرز. أما النتائج النهائية لهذه العملية فسوف تُقدم، كما هو مطلوب، في التقرير الموجه إلى المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وذلك في إطار متابعة اليونسكو لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

وانطلاقاً من السجل الحافل للمنظمة في مجال بناء توافق الآراء حول قضايا الإنترنت، والمشاورات المكثفة المزمع إجراؤها لأغراض الدراسة، فإن اليونسكو في وضع جيد يتيح لها تعزيز هدف مشترك فيما بين الجهات المعنية بشأن الطريقة التي يمكن بها ضمان أن تساعدنا الإنترنت في تحقيق رؤية متكاملة لمجتمعات المعرفة.

## الملاحق

### استبيان متعلق بالدراسة الشاملة (مشروع)

#### 1 - أسئلة متعلقة بمجال الانتفاع بالمعلومات والمعارف

ما الذي يمكن عمله لتعزيز الحق في الانتفاع بالمعلومات عبر الإنترنت؟ ما هي الآليات الكفيلة بتطوير سياسات ومعايير مشتركة لموارد تعليمية ومصادر مرجعية عملية تُعد بموجب تراخيص تتيح الانتفاع المجاني بها، فضلاً عن صون التراث الرقمي على المدى الطويل؟ وكيف يمكن إحراز مزيد من التقدم فيما يخص وضع استراتيجيات تشمل النساء والفتيات، فضلاً عن المهمشين والمعوقين؟ وكيف يمكن تيسير إمكانية الانتفاع من خلال زيادة المضامين المنتجة والملائمة محلياً بلغات مختلفة؟ وما الذي يمكن عمله لإضفاء الطابع المؤسسي على الدراية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات بشكل فعال في النظم التعليمية الوطنية؟

#### 2 - أسئلة متعلقة بمجال حرية التعبير:

كيف يمكن للقوانين المتنوعة التي لها آثار على الإنترنت أن تشمل نظاماً للتدقيق والموازنة لحماية حرية التعبير بما يتماشى مع المعايير الدولية؟ وهل هناك حاجة إلى فرض حماية خاصة لحرية التعبير عبر الإنترنت؟ وكيف يمكن أن تتسم القيود المفروضة على الإنترنت بالشفافية وأن تتماشى مع المعايير الدولية؟ وكيف يمكن للدراية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات تمكين المستخدمين من فهم المعايير الدولية المطبقة على حرية التعبير عبر الإنترنت؟ وما هي النظم المثلى لتحقيق التنظيم الذاتي في المجال السيبراني؟

#### 3- أسئلة متعلقة بمجال حرمة الشؤون الشخصية:

ما هي المبادئ التي ينبغي أن تضمن احترام الحق في حرمة الشؤون الشخصية؟ وما هي الأبعاد الجنسانية للحق في حرمة الشؤون الشخصية عبر الإنترنت؟ وكيف يمكن تعزيز الشفافية بخصوص القضايا ذات الصلة؟ وكيف يمكن بناء الثقة، وما هي أنواع الترتيبات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق التوازن بين حرمة الشؤون الشخصية وبين الحقوق الأخرى؟

#### 4- أسئلة متعلقة بمجال الأخلاقيات:

كيف يمكن للمبادئ الأخلاقية القائمة على حقوق الإنسان الدولية أن ترتقي بإمكانية الانتفاع، والانفتاح، ومشاركة الجهات المتعددة الأطراف عبر الإنترنت؟ وما هي الأطر أو العمليات الأخلاقية التي يمكن أن تساهم في توجيه أنشطة الجهات المتعددة الأطراف وفي تقييم نتائج الاستخدامات الاجتماعية الجديدة وتطبيقات المعلومات والمعارف؟ وما هي الصلة بين الأبعاد الأخلاقية وبين الأبعاد الجنسانية للإنترنت؟ وكيف يمكن مجال مراعاة الاعتبارات الأخلاقية توجيه القوانين والنظم بشأن الإنترنت؟

5 - أسئلة متعلقة بالخيارات:

ما هو الدور الذي يتعين على اليونسكو الاضطلاع به في إطار منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً فيما يخص القضايا المتميزة المتعلقة بالانتفاع الإلكتروني بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؟

ما هو الدور الذي يتعين على اليونسكو الاضطلاع به في صلاتها مع الجهات المعنية خارج منظومة الأمم المتحدة، من قبيل الحكومات، وشركات الإنترنت، والمجتمع المدني، والمستخدمين الأفراد، وذلك فيما يخص القضايا المتميزة المتعلقة بالانتفاع الإلكتروني بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؟

## الاختصاصات

عملاً بالقرار 52 الذي أصدره المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين، تقوم اليونسكو بإعداد دراسة شاملة عن القضايا المتعلقة بالإنترنت في نطاق مهام المنظمة، (المشار إليها فيما يلي باسم "الدراسة"). وتبين الاختصاصات التالية كيفية تنفيذ هذا القرار.

1 - النطاق: تغطي الدراسة، وفقاً للقرار 37/م/52، أربعة مجالات هي: الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية، والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات. كما أنها ستستكشف الخيارات المحتملة للقيام بأنشطة في المستقبل.

2 - العملية: يتم إعداد المجالات الأربعة التي سُنظر فيها (وهي: الانتفاع، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات)، وفقاً للقرار 37/م/52، من خلال عملية جامعة تقوم على تعدد الأطراف المعنية وتشمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية.

(أ) سيكون باب المشاركة في هذه العملية مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء وسيستفاد فيها من المعارف المتراكمة لدى اليونسكو وخبراتها السابقة في هذه القضايا، كما أنها ستطوي على اجتماعات إعلامية للدول الأعضاء ومناقشات مواضيعية على مستوى المجلسين الدوليين الحكوميين لبرنامج المعلومات للجميع والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال، فضلاً عن المنتديات المعنية الأخرى.

(ب) انطلاقاً من مواقف اليونسكو بشأن الإنترنت، تُصاغ مجموعة من الأسئلة تتعلق بكل مجال من مجالات البحث (وهي: الانتفاع، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات)، وكذلك الخيارات المحتملة للقيام بأنشطة في المستقبل.

(ج) تُعرض الأسئلة على الجهات المعنية المتعدد الأطراف، سواء من خلال استبيان مكتوب، يشمل نسخة إلكترونية، أو من خلال تدخلات أثناء الأحداث الرئيسية. ويمكن أن تتناول الجهات المعنية جميع الأسئلة أو جانباً منها، وذلك وفقاً لمجالات عملها واهتمامها بالإجابة عنها.

(د) تُرصد أيضاً المناقشات في المنتديات الخارجية التي لها صلة بالمجالات الأربعة للبحث.

(هـ) يتم تحليل الأطر الدولية القائمة والمبادئ التوجيهية المعيارية التي أنتجتها مجموعات من الجهات المعنية الأخرى، وذلك من أجل توجيه الدراسة.

(و) تشكل البيانات المتوفرة مما سبق أساس المشروع الأولي للدراسة. ويستفيد هذا المشروع من الخبرات الخارجية إذا ما أمكن توفير تمويل خارج عن الميزانية لهذا الغرض.

(ح) إذا ما توافر التمويل الخارج عن الميزانية، يُعرض مشروع التقرير الأولي للنظر فيه أثناء اجتماع الجهات المعنية المتعددة الأطراف المزمع عقده في اليونسكو في كانون الثاني/يناير 2015، على أن يُصاغ جزئياً وفقاً للنجاح الذي أحرزه اجتماع استعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات + 10 في شباط/فبراير 2013.

3 - الميزانية: تتسق الدراسة مع البرنامج العادي لليونسكو والأنشطة القائمة والأحداث، فضلاً عن القدرات القائمة للأمانة. ومع ذلك، يقتضي الأمر الحصول على دعم إضافي حتى يمكن تقييم البيانات بشكل كافٍ، وإعداد مشروع التحليل الأولي، والدعوة إلى عقد مؤتمر تشاوري، فضلاً عن استكمال الدراسة. ووفقاً للقرار 37/م/52، ينبغي للدول الأعضاء " [...] أن تشارك مشاركة كاملة في هذه العملية وأن تبذل قصارى جهدها، بما يشمل المساهمات الخارجة عن الميزانية، من أجل تمويل عقد اجتماعات إضافية أو تنفيذ أنشطة أخرى". وتدعم هذه المساهمات الأنشطة التالية:

(أ) استخدام خبراء دوليين لصياغة الدراسة بالاستناد إلى نتائج العملية التشاورية (الميزانية التقديرية: 70 000 دولار أمريكي)؛

(ب) تنظيم حدث دولي في اليونسكو في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2015 لمناقشة مشروع الدراسة وما تمخضت عنه من توصيات (الميزانية التقديرية: 350 000 دولار أمريكي).

4 - التقرير: وفقاً للقرار 37/م/52، يُقدّم تقرير مرحلي إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والتسعين بعد المائة. وتوجه الدراسة المستكملة التقرير الذي سيُعرض على المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين بشأن متابعة اليونسكو لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.